

أمن الطاقة في الإستراتيجية العالمية: الواقع و الأبعاد

د/ وداد غزلاني
جامعة قالمة

الملخص :

Abstract:

In nineties decades beginning, the agenda of security studies expand and deepen security. To show the concepts of a new security has become a niche and more important for the states. Among these concepts energy security of the later, this aims to provide energy to all sources depleted and renewable for all. So the first researchers and academics were interested to this concept and to their internal and global effects, and especially in light of the growing of local tensions in countries producing energy in general and oil in particular, and there threats to the consuming nations of energy. This situation invite the world energy council to propose some reflex ions about the future of security energy to 2050 and the different strategies which states can adopt with others partners ,and the main question is about the capacity of these strategies to assure global security energy?

بحلول عقد التسعينات شهدت أجنداث الدراسات الأمنية توسيعا وتعميقا لمفهوم الأمن، لتظهر مفاهيم أمنية جديدة أصبحت لها مكانة وأهمية بالنسبة لجميع الدول، ومن بين هذه المفاهيم "أمن الطاقة" هذا الأخير الذي يهدف إلى إتاحة الطاقة بجميع مصادرها الناضبة والمتجددة للجميع. وعلى هذا أولى الباحثين والأكاديميين اهتماما بهذا المفهوم، نظرا لما يمثله من أهمية على المستوى الداخلي للدولة وعلى المستوى العالمي، خاصة في ظل تنامي وتزايد التوترات الداخلية في البلدان المنتجة للطاقة بصفة عامة والنفط بصفة خاصة، وما تمثله من تهديدات بالنسبة للدول المستهلكة على حد سواء. وهنا بادر مجلس الطاقة العالمي بتقديم مجموعة من التصورات لمستقبل أمن الطاقة حتى سنة 2050 والاستراتيجيات المتاحة في هذا الصدد، فما مدى نجاعة هذه الاستراتيجيات في تحقيق الأمن الطاقوي العالمي؟

مقدمة:

شهدت البيئة الدولية بعد الحرب الباردة، الكثير من الديناميكيات التي أدت إلى إحداث تغيرات و تحولات تفاعلية و هيكلية على مستوى البيئة الأمنية، انعكست على الجانب المفاهيمي للدراسات الأمنية، هذه الأخيرة شهدت بدورها تعميقا وتوسيعا باستيعاب مفاهيم جديدة من بينها أمن الطاقة، و الذي ارتبط في الأصل بأمن الإمدادات النفطية كمورد أساسي تعتمد عليه جميع الفواعل الدولية سواء المنتجين أو المستهلكين، وتطور ليشمل أبعاد جديدة بمضامين موسعة ، ما دفع بمجلس الطاقة العالمي من خلال الدراسة التي أنجزت بين سنوات 2005-2007 لاعتماد معايير من شأنها أن تكفل تعزيز إمدادات الطاقة والطرق الأنجع لاستخدامها . وقد ركزت الدراسة على إبراز واقع أمن الطاقة العالمي من خلال فحص المعايير العالمية لمجلس الطاقة داخل الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية. و سأحاول من خلال هذه الورقة البحثية تبيان نوعية التغير الذي لحق مفهوم أمن الطاقة ، و هذا عبر تحليل الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن اعتبار أمن الطاقة بمفهومه الجديد هدفا إستراتيجيا تسعى الدول إلى تأمينه بحسب ما يحدده مجلس الطاقة العالمي ؟ و ندرج تحت الإشكالية السابقة الفرضية المركزية التالية:إن الاختلاف بين الدول حول تحديد مفهوم محدد لأمن الطاقة يعيق بعث إستراتيجية موحدة عالمية له.و ترتبط بهذه الفرضية المركزية فرضيتين فرعيتين:

1-طبيعة التهديدات الجديدة هي المحدد لمفهوم أمن الطاقة الذي جاء به مجلس الطاقة العالمي.

2- إذا كانت إستراتيجيات مجلس الطاقة العالمي تختلف من حيث الوسائل فإنها تتطابق من حيث الأهداف.

المبحث الأول: مفهوم الأمن :

المطلب الأول: المفهوم التقليدي للأمن: لقد ارتبط المفهوم التقليدي للأمن منذ معاهدة واستفاليا سنة 1648 بالدولة كدعامة أساسية للنظام الدولي و كوحدة قاعدية لتحليل العلاقات الدولية،ففهم الأمن يكون من داخل هذه الوحدة، أو على أقصى تقدير من حدود تماسها المباشر مع الوحدات الأخرى. فأدرج الأمن كموضوع للسياسة العليا التي تصوغ التوجه الوطني والقومي للدولة، بتسخير الإمكانيات والموارد لرسم الإستراتيجيات المناسبة

لتحقيق أمنها القومي. و بالنظر إلى فوضوية النظام الدولي¹، فإن الأمن وفق هذا عدّ التزاما حكوميا بالأساس سواء نظرنا إلى ذلك بنظام "مابين دولاتي" أو بنظام "داخل دولاتي"، و هو ما عبر عنه والتر ليبمان بقوله: >> إن الدولة تكون آمنة عندما لا تضطر إلى التضحية بمصالحها<<². أما عن طبيعة التهديدات التي تواجهها الدول فقد ارتبطت حسب الاتجاه التقليدي بفرضيتين³:

- طبيعة التهديد الأمني تفهم خارج حدود وحدة التحليل الأمنية، أي من الخطر الخارجي الذي تمثله الفواعل الأخرى.

- جوهر التهديد الأمني يحمل صفة عسكرية، ولذلك تسعى الدول للبقاء بالاعتماد على الأسلوب العسكري في الرد على هذه التهديدات المباشرة.

و عموما يتم الربط ضمن هذا الاتجاه بين متغيري الأمن والقوة العسكرية باعتبار أن الوسيلة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن الخاص بالدول، الأمر الذي دفع بفرائك ترجر Frank Targre إلى القول أن جوهر العملية الأمنية هو حماية القيم القومية الحيوية⁴. ويعرف عبد الوهاب الكيالي الأمن بمنظوره التقليدي على أساس أنه تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي⁵.

المطلب الثاني: المفهوم الحديث للأمن: قدم الأستاذ "باري بوزان" اتجاها جديدا لدراسة مفهوم الأمن من خلال تقديمه لافتراحات تتعلق بتعميق هذا المجال من الدراسة، بإدخال متغيرات ومستويات تحليل جديدة هي المستوى الدولي، المستوى الإقليمي والمستوى المحلي، ووحدات تحليل مختلفة عن وحدة التحليل التقليدية المتمثلة في الدولة، لتشمل فواعل جديدة مثل المجتمع، الأمة و الفرد، وهذا في دراسته: "الشعب الدولة والخوف" في طبعته الجديدة عام 1991، وقد انطلق "بوزان" من الصور الثلاثة للتحليل في العلاقات الدولية التي وضعها "مقترحا أن يتم النظر للأمن ودراسته من خلال ثلاث وجهات نظر منفصلة: الفرد، الدولة، والنظام الدولي. وأشار والتز إلى صعوبة تحديد مرجعية للأمن، حيث أن أمن الفرد والنظام الدولي يبقى تابعا لأمن الدولة باعتبارها الوحدة المرجعية، ولكنها ليست الموضوع الوحيد لفهم السلوكيات الأمنية⁶. و بهذا توسع مفهوم الأمن ليضم جوانب جديدة سياسية، عسكرية، اجتماعية، اقتصادية و بيئية، وهذا وفقا لما يعرف بالقطاعات الخمس، بحيث لم تنحصر دراساته لمسألة الأمن في وصفها كظاهرة، ولكنها

كانت دراسات تفسيرية تحليلية، وفي ذلك أكد أن توسيع الأمن هو نتيجة حتمية لبروز تهديدات جديدة وموضوعية⁷. وقد أعطت إسهامات "بوزان" أجندة موسعة لدراسة الأمن إضافة إلى تعميق هذا المجال من الدراسة، أي تعميق مستويات التحليل الأمني. وتعد طبيعة التهديدات الجديدة الأساس الذي أدى لتغيير وتوسيع مفهوم الأمن، فالعالم أصبح يواجه تهديدات جديدة لا يمكن مواجهتها عن طريق استخدام القوة العسكرية، كتهديد التغيرات المناخية، الإرهاب، الفقر و الجريمة المنظمة، إذ لم تعد الدولة هي المصدر الرئيسي للتهديد وإن كان الهدف من هذا التوسيع هو الإبقاء الدائم على الدولة والمحافظة على استقرارها⁸. وتسعى المقاربة الهادفة لتوسيع مفهوم الأمن إلى إبراز أهم المصادر الجديدة للتهديد، بالإضافة لسعيها للتأكيد على عدم إمكانية تمثيل أحد القطاعات الأمنية بمعزل عن القطاعات الأخرى لمفهوم الأمن، وحسب الطرح الذي قدمه الأستاذ "باري بوزان" فإن القطاعات الجديدة للأمن تتمثل في: الأمن السياسي، الأمن العسكري، الأمن الاجتماعي، الأمن الاقتصادي و الأمن البيئي.

المطلب الثالث: التهديدات الجديدة للأمن: قدم الأستاذ "باري بوزان" أنواع التهديدات الجديدة للأمن بحسب كل قطاع وهي كالآتي:

الفرع الأول: التهديدات العسكرية: تشكل القوة العسكرية أقدم التهديدات التي تواجه الأمن القومي للدول، حيث تشكل التهديدات العسكرية خطراً على كيان الدولة المادي كالموارد والموقع الجغرافي، وعلى الكيان الاجتماعي للدولة من مؤسساتها وأفكارها⁹، وهذا ما يجعل الأفعال العسكرية تتخذ أولويات اهتمام الأمن القومي للدول لأنها يمكن أن تقضي على قرون من العمل والتطوير والتنمية في المجالات السياسية، الاقتصادية و الثقافية، لذلك يتوجب على الدولة القوية حماية مكوناتها ضد الاعتداءات العسكرية. وعادة ما تكون التهديدات العسكرية موجهة لتحقيق أهداف سياسية كمصادرة الإقليم، تغيير الحكومة ومؤسسات الدولة والقضاء على النظام السياسي القائم¹⁰.

الفرع الثاني: التهديدات السياسية: تتعلق التهديدات السياسية بزعزعة استقرار النظام السياسي واستقراره من خلال ظهور أقطاب داخل الدولة الواحدة تطالب بالانفصال عن الدولة، أو بسبب الحروب الأهلية، وينجم هذا عادة لمجموعة من الأسباب التي تساهم فيها عوامل خارج كيان الدولة أو داخلها¹¹.

الفرع الثالث: التهديدات الاجتماعية: وهي التهديدات التي تمس قيم المجتمع ومبادئه وعاداته وتقاليده، وتهدد هويته وشخصيته الوطنية، وترتبط هذه التهديدات بمدى قدرة المجتمع على الثبات والحفاظ على سماته الأساسية أمام التهديدات الحقيقية أو المحتملة.

الفرع الرابع: التهديدات الاقتصادية: إن التهديدات الاقتصادية تتمثل في عدم قدرة الدولة للوصول إلى الموارد والأسواق، أو الهبوط المفاجئ للاقتصاد، أو ظهور توسع اقتصادي لدولة ما قد يشكل تهديدا للأمن القومي لدولة أخرى. و يورد المختصون ما يسمونه بالتهديدات الاستثنائية و تربط الأولى الاقتصاد بالقدرة العسكرية، أما التهديد الثاني يتمثل في تلك العلاقة بين الاقتصاد العالمي والاقتصاد المحلي (لتحليل الماركسي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد)¹².

الفرع الخامس: التهديدات البيئية: عقب انتهاء الحرب الباردة عرفت الدول والمجتمعات أبعادا جديدة لتهديدات الأمن، فلم يعد المهدد الأول لكيان الدولة وزوالها هو المهدد العسكري أو المهدد المادي الملموس، بل أصبح عالمي يمس أمن الفرد أو الإنسان بدرجة أولى، ولا يهدد دولة دون أخرى، بل أصبح تهديد عابر ومتجاوز للحدود، وتمثل هذا التهديد في تدهور البيئة وما تبعها من تغيرات مناخية وإتلاف للأراضي وتهديد للحياة المائية والبرية والجوية على حد سواء، وهذا التهديد القديم الجديد حمل تداعيات خطيرة على استمرارية الحياة على كوكب الأرض، ومن ثمة فحياة الإنسان أصبحت مهددة نتيجة للتدهور البيئي الذي تسبب فيها الإنسان ذاته ، وعليه أصبح التهديد البيئي والتغيرات المناخية من أبرز القضايا الأمنية المعاصرة التي تلت نهاية الحرب الباردة

المبحث الثاني: إشكالية تعريف أمن الطاقة

المطلب الأول: تباين المداخل و التفسيرات : يختلف تعريف أمن الطاقة باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها له كحاجة أساسية أو ثانوية، و باختلاف التهديدات التي قد يثيرها على اقتصاد الدولة و أمنها الحالي و المستقبلي، و نميز في هذا الشأن بين طبيعة التهديدات التي تعترض الدول المستهلكة عنها في الدول المنتجة، و التفسيرات المؤسسية الدولية المرتبطة بها و التي تتلخص في:

الفرع الأول: الدول المستهلكة: و ينصرف أمن الطاقة في منظورها إلى:

1- الطلب المتزايد على النفط مقابل تقلص في العرض و الاحتياطات¹³.

2- التهديدات السياسية الناجمة عن الاضطرابات التي تشهدها مناطق الإمدادات الطاقوية

خاصة في منطقة الشرق الأوسط ، و التنافس غير واضح المعالم و النتائج بالنسبة إلى بحر قزوين.

3- التغيرات المناخية العالمية ممثلة في الكوارث الطبيعية و الخلل أو الضرر الذي يلحق العملية الإنتاجية تبعاً لها، أما البعد الثاني فيتمثل في الاحتباس الحراري و ما يشكله من تهديد للموارد الطبيعية من تقلص و نضوب في ظل الطلب المتزايد عليه من قبل الدول الصناعية .

الفرع الثاني: الدول المنتجة: و يتحكم فيه بحسبها:

1- عدم استقرار الإنتاج بسبب النزاعات الدائرة في المناطق الساخنة النفطية: و من أهمها منطقة الشرق الأوسط إذ يتوقع أن تواجه إمدادات النفط بها الكثير من التهديدات حيث يقع الكثير من محزونات النفط في مناطق تدعي الحق فيها دولتان أو أكثر، أو في مناطق حدودية بدون معالم واضحة ، ويمكن أن ينشأ الصراع أيضاً في أوضاع يكون فيها خزان النفط ممتد عند الحدود بين بلدين، كذلك إن وجود احتياطات كبيرة من النفط في منطقة كالخليج مثلاً قد زاد من احتمال ارتفاع شدة الصدام بين الدول ما شكل حافزاً إضافياً لشراء كميات كبيرة من الأسلحة الحديثة¹⁴.

2- إن ارتفاع العائد النفطي قد زاد أيضاً من خطر الصراع الداخلي خصوصاً في الشرق الأوسط، فتراكم هذه الثروة في أيدي نخبة بارزة قد يثير بشكل طبيعي قدراً معيناً من الاستياء من جانب أولئك الذين يمتلكون امتيازات أقل، و قد تكون حافزاً لتكوين حركات متطرفة تشكل تهديداً إرهابياً لمصادر الطاقة .

3- النفوذ الذي يباشره الكارتل النفطي والشركات النفطية الاحتكارية أو الشقيقات السبع و التي تهيمن على حوالي 80% من الإنتاج النفطي العالمي ، و تسيطر على أكثر من 70% من صناعة التكرير العالمية، و كذلك تمتلك أكثر من 50% من ناقلات النفط¹⁵.

الفرع الثالث: المنظور المؤسسي: إن الاختلاف في مهددات الطاقة بين المنتجين و المستهلكين انعكس على تعريف أمن الطاقة، فمثلاً يعرف مركز الأمن الأمريكي الجديد أمن الطاقة بأنه أمن الإمدادات التي تعزز النمو الاقتصادي على المديين البعيد و القصير، ما يستدعي إجراءات متعددة الجوانب من الناحية الجيوبوليتيكية و البيئية¹⁶. أما مكتب وحدة الأداء و الابتكار التابع لمجلس الوزراء البريطاني فعرف أمن الطاقة سنة 2002 بأنه التأمين الرخيص و الموثوق و المستدام لمصادر إمدادات الطاقة¹⁷. أما البرلمان

الأوروبي فقد حدد أمن الطاقة في نقطتين مركزيتين بيئة سليمة و أسعار معقولة . أما البلدان المنتجة للطاقة و التي تتمركز معظمها في الشرق الأوسط فإنها تحصر مفهوم أمن الطاقة في الحفاظ على أسعار ثابتة للنفط نتيجة لارتباطه بتمويل اقتصادها ،كذلك تأمين مصادر الطاقة من التهديدات الإرهابية و الصراعات الداخلية و الإقليمية.أما تعريف أمن الطاقة بالنسبة للشركات النفطية الكبرى فيتمثل في تلك الحوافز السياسات المناسبة التي تمنح للشركات من أجل اتخاذ الخطوات اللازمة لإنتاج وتوزيع إمدادات كافية من الطاقة لتلبية حاجيات الأمة، مع الاستعداد الدائم من قبل الحكومات للتدخل في شؤون هذه الشركات في حالة انحراف هذه الأخيرة عن مهامها الأساسية وهي تأمين الطاقة¹⁸.

المطلب الثاني: التعريفات النظرية لأمن الطاقة: إن التباين السابق قد انعكس على التصورات النظرية لهذا المفهوم لدى المدرستين الواقعية و الليبرالية و الذي نلخصها في :

الفرع الأول : المدرسة الواقعية: بحيث تعتبر المدرسة الواقعية بأن الطاقة هي واحدة من سياسات القوة العالمية والتي تستخدم كأداة مشروعة في السياسة الخارجية للدول، خاصة أن سوق الطاقة العالمي ليس لديه القدرة على ضمان التوريد طويل الأجل، ويشير الواقعيون أنه على مر التاريخ اكتسبت الطاقة والمعادن والغذاء والماء أهمية إستراتيجية كبرى في أسواق السلع، وهي عادة ما تستخدم كسلاح من طرف المصدرين، وكذلك تعتبر من أهم المحفزات في النزاعات المسلحة. وقد برز الاهتمام بالطاقة عموما والنفط على وجه الخصوص بعد أزمة النفط سنة 1973 إذ مثلت مسألة أمن إمدادات النفط أهم المسائل التي اهتمت بها السياسات الخارجية للدول. و يرى الواقعيون بأن أكبر تهديد للطاقة حاليا يتمثل في تهديدات الحركات المتطرفة والأنظمة المارقة، التي تشكل خطر على إمدادات الطاقة ونقلها وتوزيعها خاصة تلك المتمركزة في الشرق الأوسط، والذي يحتوي على ثلاثة أرباع نفط العالم وتقريبا نصف إنتاج الغاز الطبيعي العالمي¹⁹. و يعتقد مايكل كلير أن العالم يتطور باتجاه صعود قوى دولية جديدة ويشهد في ذات الوقت تقلص للموارد، ما سيؤدي إلى زيادة احتمال تصاعد حدوث حروب على الطاقة²⁰.

الفرع الثاني: المدرسة الليبرالية: وعلى عكس الواقعيين، ينظر أنصار الطرح الليبرالي المؤسساتي نظرة أكثر تفاؤلا لأمن الطاقة، فعوض أن تلجأ الدول إلى الحروب والصراعات من أجل الاستحواذ عليها فإنها ستؤمنها بطريقة سلمية نظرا لأن الحروب

تكلفتها أكثر، و بإيعاز من المؤسسات الدولية التي تخلق حالة من الاستقرار والأمن الاقتصادي عن طريق تقنين وتنظيم العلاقات الدولية. فأمّن الطاقة حسب منظور الليبرالية المؤسساتية يؤسس على قوة الثقة بين اللاعبين في السوق من جهة و على مفهوم الاعتماد المتبادل كمفتاح لضمان أمن الطاقة من جهة أخرى، إذ تهدف المؤسسات الدولية للطاقة في هذا الصدد إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1/ توفير المعلومة في مجال الطاقة ، وتحسين الشفافية في مجال السياسات الطاقوية.
- 2/ فرض قيود قانونية ملزمة لتعزيز الشفافية وتنظيم سوق الطاقة، كالسماح ببناء خطوط الأنابيب تحت سطح البحر.
- 3/ إنشاء اتفاقيات متخصصة قطاعيا في أمن الطاقة²¹.

المبحث الثالث: التصورات المستقبلية المؤسسية العالمية لأمن الطاقة

المطلب الأول: الأهداف الثلاثة المؤسسية المستقبلية لتحقيق أمن الطاقة. حدد مجلس الطاقة العالمي ثلاثة أهداف رئيسية يتوجب تحقيقها و التي ترسم على أساسها سياسات الطاقة العالمية حددها في: إتاحة الطاقة للجميع (accessibility، استمرارية الإمداد availability و المقبولية acceptability).

الفرع الأول: إتاحة الطاقة للجميع (accessibility): يتلخص هذا الهدف في السعي لتوفير المستوى الأدنى من خدمات الطاقة التجارية (في شاكلة الكهرباء) والاستعمال الثابت لها أو نقل الطاقة، بأسعار رخيصة ومعقولة لتغطية احتياجات مختلف الفئات والجهات في المجتمع. ويتضمن هذا الهدف أيضا ضرورة استدامة دعم تكلفة الأسعار الهامشية لإنتاج الطاقة وتحويلها وتوزيعها لدعم القدرة التمويلية للموزعين للحفاظ على تطوير خدمات الطاقة، وهذا بغية الوصول لإشباع قرابة المليون شخص عبر أنحاء العالم لغاية 2050، كما يتضمن هذا الهدف أيضا معالجة قضية عدم استقرار أسعار النفط وارتفاعها الحاد²² . فتقلب أسعار النفط أصبح من أبرز قضايا أمن الطاقة، حيث قدمت مجموعة من العشرين 620 طلبا لوكالة الطاقة الدولية ومنظمة الأوبك، لتحسين تقديم بيانات الإنتاج والاستهلاك، وكذا تفعيل مراقبة تطور ونمو الأسواق، وتقديم مقترحات لتنظيم وتحسين وتعزيز الشفافية في سوق النفط²³، أي أن الهدف هو تحسين استمرارية الإمداد في أسواق النفط وتنظيمها والعمل في شفافية، كذلك البحث عن إيجاد حلول للآثار الاقتصادية لنقلب أسعار الطاقة والارتباط بين النقلب وعدم الاستقرار في أسواق النفط من

جهة و سوق الغذاء من جهة أخرى، كذلك يسعى هذا الهدف لموضوع الإلغاء التدريجي للدعم الحكومي لأسعار الوقود، حيث تخصص الدول النامية ما قدره 252 مليار دولار كميزانية لدعم الأسر محدودة الدخل للحصول على الطاقة العصرية مقارنة بـ 71 مليون مخصصة لدعم القطاع الزراعي²⁴، لكن توفير خدمات الطاقة العصرية ووصولها للجميع سنة 2030 سوف يحتاج لإنفاق إضافي يقدر بـ 36 بليون سنويا، وهي تكاليف جد مرتفعة تتكبدها الدولة الوطنية لدعم القدرة الشرائية للوقود والطاقة، وعليه اعتبرت الدول الصناعية أن خفض التدريجي لدعم الوقود الأحفوري من شأنه أن يحقق أمن الطاقة، ويمكن أن يساهم حتى في تقليل الانبعاث الغازي بنسبة 10% عما هو عليه حاليا بحلول سنة 2050²⁵.

الفرع الثاني: استمرارية الإمداد (availability): يرتبط هذا الهدف باستمرارية الإمداد على المدى الطويل ، فأى عجز أو نقص في الطاقة من شأنه أن يسبب عجزا في النمو الاقتصادي، ومن ثمة تضمن هذا الهدف العمل على ضمان الإمدادات من الطاقة، ولأجل هذا أشار بيان مجلس الطاقة العالمي أيضا إلى ضرورة العمل على تنويع مصادر الطاقة لعالم الغد لضمان عدم نفاذ أحد أنواع الطاقة، أي العمل على خلق توازن بين أنواع مصادر الطاقة، ففي حالة انقطاع أحد المصادر يتم تعويضه بأخرى، و تضمن كذلك البيان بأن أساس هذا الهدف هو العمل على تداول الوقود والحفاظ على خيارات الطاقة مفتوحة²⁶. وقد شهدت السنوات الأخيرة الكثير من الاضطرابات أثرت على إمدادات موارد الطاقة سواء ما تعلق بإنتاجها أو نقلها ما بين الدول، لذلك دعا الأعضاء المشاركون في الدراسة الصادرة عن مجلس الطاقة العالمي، منظمة التجارة الدولية إلى ضرورة إقامة اتفاقيات تجارية تشمل جميع جوانب الطاقة والتنمية، بما في ذلك المسائل البيئية. كما تمت الإشارة في هذه الدراسة، إلى أن أساس تحقيق استمرارية إمدادات الطاقة يكون بإيجاد آليات تحد من الاحتكار القومي للطاقة من جهة، ومكافحة الفساد في السياسات الطاقوية من جهة أخرى، وبالتالي فالالتزام بهذه التوصيات التي وضعتها الدراسة حسب توقعات الأعضاء المشاركين سيؤدي بحلول 2035 ببعض المناطق إلى تجاوز هذا الخطر، الذي يواجه استمرارية إمدادات الطاقة عن طريق تبنيها لأنظمة تجارية كفئة، وباستخدام تكنولوجيا متطورة ولكن تحقيق هذا الهدف على المستوى العالمي يستوجب تفعيل التعاون الدولي من جهة ودعم الحكومات له من جهة أخرى.

الفرع الثالث: المقبولية (acceptability) يرتبط هذا الهدف بقضايا البيئة والمشاكل المرتبطة بها، فعلى المستوى المحلي نجد مسائل إتلاف الغابات، تدهور الأراضي و تحمض التربة، و على المستوى الإقليمي نجد قضايا التلوث الناجم عن حرق كتل الوقود الحيوي التقليدية، وكذا الانبعاثات الناجمة عن احتراق الفحم، أما على النطاق العالمي فنجد مسألة الانبعاثات الغازية والتغيرات المناخية، وقضايا الأمن النووي، والتأثيرات السلبية التي قد تنجم عن محاولة تطوير الطاقة العضوية. أما الأساس الذي يقوم عليه هذا الهدف هو تفعيل تكنولوجيا نظيفة وتحويلها للدول النامية، أي تشجيع مصادر الطاقة النظيفة والأمنة للجميع، وهو ما سعت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) لتحقيقه، حيث شرعت الدول في العمل على تجسيد مشاريع فعالة للطاقة، والعمل على تنمية الطاقات المتجددة كجزء من إستراتيجية النمو الأخضر انطلاقاً من سنة 2011 تنمة لإستراتيجيتها السابقة لسنة 2010. وتتمحور هذه الإستراتيجية أساساً حول "النظام الضريبي" أي الاعتماد على فرض ضريبة خضراء كدافع لتحقيق فكرة النمو الأخضر²⁷. وقد ارتأى المجلس أن هذا من شأنه أن يحقق الأهداف الثلاثة لتجسيد أمن الطاقة والوصول إلى تنمية مستدامة تحافظ على موارد الطاقة وحق الأجيال القادمة في الطاقة.

ورغم أن الأعضاء المشاركين في الدراسة غير متفائلين بالوضع المستقبلي للبيئة إلا أنهم أعربوا بأنه يمكن تحقيق حد أدنى من هذا الهدف، وذلك عن طريق تفعيل دور الحكومات من جهة ودعم التعاون الدولي من جهة أخرى على مستوى واسع النطاق، من خلال تفعيل المناقشات في القمم التي تجمع بين الدول في المسائل البيئية والتي يجب أن تركز أساساً على الأهداف التالية:

-إبطاء معدل نمو الانبعاثات الغازية، وذلك عن طريق تحديد قيمة الكربون على المستوى العالمي وهذا من شأنه أن يخفض انبعاث الكربون بحلول 2035.

-دعم تكنولوجيا الطاقة النظيفة، وتطوير تقنيات تخزين النفايات الطاقوية، بالإضافة إلى ضرورة الاستثمار في تكنولوجيا النقل. ويتحقق هذا الهدف عن طريق التنسيق بين الفواعل الدولية بكافة مستوياتها من دول، منظمات حكومية و غير الحكومية.

المطلب الثاني: الإستراتيجيات العالمية المؤسسية لمستقبل أمن الطاقة: المتغيرات و الفعالية: لقد وضع مجلس الطاقة العالمي ثلاث استراتيجيات توضح كيفية الربط بين الأهداف والوسائل لتحقيق أمن الطاقة العالمي نلخصها في:

الفرع الأول:: التزام حكومي عالي / تعاون دولي منخفض: تقوم هذه الإستراتيجية على فكرة محورية وهي قومية أمن الطاقة أو بمعنى آخر وجوب تدخل الحكومة لتحقيق أمن الطاقة، مع ضرورة إيجاد حد أدنى من المشاركة الدولية والإقليمية، لذلك يجب على الحكومة أن تتبنى سياسة قومية لحماية أمنها الطاقوي على المدى القصير، المتوسط والطويل عن طريق مجموعة من الخطوات تتمثل في التنوع في مصادر الطاقة الأولية، تطوير الطاقة القومية ومراقبة الصادرات والواردات عن طريق المفاوضات الثنائية²⁸. و يجب أن تسعى الحكومات لتحقيق أمنها الطاقوي القومي في المستقبل إلى الاهتمام بقضايا البيئة²⁹ عبر السعي لإيجاد سياسات تقلل من انبعاثات أوكسيد الكربون، بذل جهود أكبر لتخزين النفايات النووية، إقامة مشاريع تحد من انبعاث غاز الميثان، وخفض استهلاك الطاقة الناضبة و زيادة الاستثمار في الطاقة المتجددة.

الفرع الثاني: التزام حكومي عالي / تعاون دولي عالي: تقوم هذه الإستراتيجية على فكرة التعاون الدولي في مجال أمن الطاقة إذ تعتبر أن أساس تحقيق أمن الطاقة يكون عبر المزج بين التزام الحكومات بتحقيق أمن طاقتها القومي و الانفتاح على التعاون الدولي في مجال سوق الطاقة³⁰. و أهم القضايا التي تستدعي التعاون الدولي في مجال الطاقة تتمثل أساسا في مشكلة نضوب الطاقة و انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وهو ما يستدعي ضرورة إبرام اتفاقيات ومعاهدات دولية كذلك هناك حاجة إلى تطوير تقنيات الحصول على الطاقة في البلدان النامية، وهو ما يستدعي توفير الكفاءة والفعالية في استخدام التكنولوجيا، وبالتالي تؤكد هذه الإستراتيجية على ضرورة تقاسم الأعباء بين من يملكون ومن لا يملكون على المستوى الوطني والدولي.

الفرع الثالث: التزام حكومي منخفض/تعاون دولي عالي: تركز هذه الإستراتيجية على دور السوق والمؤسسات في تحقيقها لأمن الطاقة، إذ تعتبر أن خفض التدخل الحكومي مع تعزيز التعاون الدولي، من شأنه أن يؤدي إلى تنمية اقتصادية عن طريق تفعيل التجارة الدولية في مجال الطاقة، مع تقييد التدخل الحكومي الذي يهدف إلى وضع قيود على حركة السلع والخدمات³¹. وتفترض هذه الإستراتيجية أنه يجب التقليل من التدخل الحكومي

في سوق الطاقة، فالحالة الأساسية التي يجب أن تتدخل فيها الحكومات، هي اتخاذ إجراءات استباقية لتجنب أزمات الطاقة، أما خلافا عن ذلك فيجب تعزيز قدرة السوق على دعم التكنولوجيا ودور القطاع الخاص في مجال الطاقة، أما بخصوص الوعي الدولي بأخطار البيئة على الطاقة، فإن الانفتاح من شأنه أن يؤدي إلى الوعي بخصوص موضوع البيئة وتأثيرها على الطاقة.

الفرع الرابع: تقييم الاستراتيجيات المحققة لأمن الطاقة العالمي: حدد مجلس الطاقة العالمي مجموعة من الأهداف قصد الوصول إلى تحقيق أمان طاقي عالمي ، و صاغ ثلاث استراتيجيات تمكنا من الوصول لهذه الغاية، و التي تبقى في جوهرها ايجابية إلا أن عملية نفاذها ووضعها موضع التطبيق بقي مبهما كون ما قدم لا يتضمن صفة الإلزام لذا فان تفعيل هذه الاستراتيجيات يبقى رهين النقاط التالية:

1- وضع مفهوم شامل لأمن الطاقة يحمل أبعاد عالمية من خلال مجموعة من المعايير التي تمثل محددات ومقاييس تنطلق منها الدول لقياس مدى تحقيقها لأمن الطاقة.

2- إن تحقيق أمن الطاقة يقتضي توفر إرادة جماعية دولية عالمية فعلية، تركز جهودها في خلق توازن بين قانوني العرض و الطلب في سوق دولية تتميز بالندرة من هذه السلعة.

3- إن تنفيذ الاستراتيجيات المصاغة من طرف مجلس الطاقة العالمي يرتب خسائر على الدول المنتجة للطاقة .

4- إن ترشيد الاستخدام و تسعيرة الطاقة على الصعيد العالمي يبقى صعب لكون أن مجال الاستغلال الطاقي ، يعاني من الصفقات المشبوهة على نطاق واسع، ما يجعل إتاحة الطاقة للجميع أمر صعب.

5- إن تخفيض تسعيرة الطاقة و ثباتها في النطاق العالمي لا يخضع فقط لمؤشرات اقتصادية بل في الغالب لحسابات سياسية.

الخاتمة: يحتل موضوع أمن الطاقة مكانة متميزة في الأجندة الدولية الحالية، بسبب الخوف الذي يطرحه هاجس نفوذها أو تمركز وجودها في مناطق دون أخرى الشيء الذي يتسبب في إشعال بؤر للتوتر بحجج واهية من جهة، و الآثار البيئية الوخيمة التي تسببها الاستخدامات المفرطة لها على الأمن العالمي و الإنساني من جهة ثانية، و لهذه الأسباب دأب مجلس الطاقة العالمي على تعزيز الجهود عبر محاولاته لصياغة استراتيجيات لتأمين

الطاقة على الصعيد العالمي، و تقديم بعض المعايير والأهداف المؤسسية التي يمكن من خلالها تجميع الجهود وإتاحة إمكانية قياس مدى نجاح الدول في تحقيق أمنها الطاقوي، إلا أن وضع هذه الاستراتيجيات موضع التنفيذ يتطلب حشد إرادة دولية قيمة على إلزام الدول على تنفيذ هذه الاستراتيجيات و توقيع الجزاء على كل مخل، كما يتطلب من جهة أخرى ضرورة إيجاد حلول لبعض المشاكل و تسوية لبعض القضايا التي قد تكون عاملاً لبعث التوترات على الصعيد العالمي، على نحو ما أشرنا بخصوص منطقة بحر قزوين .

الهوامش:

¹ خالد معمري، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة": دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد الأحداث 09/11"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، 2007-2008)، ص. 20.

² جون بيلس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ب ط (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. 421.

³ خالد معمري، مرجع سابق، ص. 20.

⁴ نفس المرجع، ص. 21.

⁵ عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ب ط (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979)، ص. 131.

⁶ قسوم سليم، "الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناهرات العلاقات الدولية" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2009-2010)، ص. 109.

⁷ أمين خلفون، "المقاربات الأمنية في الشراكة الأوروبية مغاربية" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2005-2006)، ص. 33.

⁸ فريدة حموم، الأمن الإنساني: مدخل جديد في الدراسات الأمنية" (رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2003-2004)، ص. 20.

⁹ Barry Buzan , People, stats, and fear : The national security problem in international relation(new york :department of intenational studies, university of warwick,1983), p 75.

¹⁰—Ibid.

¹¹ Ibid, p .76.

¹²Ibid.

¹³ Florian Banmann , **Energy security:A transatlantic challenge**, Research Group on European Affairs, N2(June) 2007,p. 45.

¹⁴ مايكل كلير ،الحروب على الموارد:الجغرافيا الجديدة للنزاعات ترجمة عدنان حسن،ب ط (ب ب ن :دار الفكر العربي،ب ت ن)،ص .30.

¹⁵ محمد ختاوي ،الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ،جامعة الجزائر،(2008-2009)،ص.333.

¹⁶Sharon Burke and Christine Parthermore,**Remodeling the U.S.A government for energy Security: Initial Findings from the Big Energy Map**, Center for New American Security working paper,December 2008 ,p. 7.

¹⁷ Jhohn V .Mitchell ,**Renwing energy security** ,Royal institute of international affairs,july,2002 , p.05

¹⁸ Paul D Williams ,**Security studies:A introduction** ,New york:Routlege,2008,p.484,

¹⁹ Gul Luft ,anne korine, **energy security challenges for 21 st century**, USA Greewood publishing groupe, 2009, p .340

²⁰Ibid.p.242

²¹ Edrei Belyi,**Energy security in international theories**,Higher school of economics ,p.35

²² Andre Caillé,Majid Almouneef and others,**Disiding the future energy scenarios to 2050**,london,world energy concil ,2007,p.14

²³ — Ibid.P.14

²⁴ Ibid. p.15

²⁵ Ibid.p.15

²⁶ Ibid ,p.16

²⁷ Ibid, p.16.

²⁸ — Ibid. p. 25

²⁹ Ibid. p. 26

³⁰ Ibid. p. 27.

³¹Ibid. p. 28 .